الفصل الثانى
نحو استراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء

obeikandl.com

obeikandl.com

نحو إستراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الالكترونى

شهد العالم تحولاً ملحوظاً فى ظاهرة الازدياد المستمر والمتعاظم فى الانفاق على قطاع المعلومات، مما أثر بالتالى على معدلات النمو الاقتصادى العالمى. كما تحقق التمركز والاحتكار فى قطاع المعلومات بأيدى شركات محدودة من ذلك أن 90٪ من شبكات المعلومات موجودة فى عدد من البلدان لا يزيد عدد سكانها عن 2.5٪ من المجموعة البشرية، 80٪ من مجموع المعلومات والمعطيات المتوفرة فى العالم مخزنة فى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا البلد الذى يصدر وحده إلى بقية أنحاء العالم ما لا يقل عن 80٪ من المعلومات المتدفقة من خلال الوسائط المختلفة.

ووفقا لبعض الدراسات فإن العاملين فى الوظائف الإدارية يقضون ما يقرب من 90٪ من وقتهم فى جمع المعلومات ومعالجتها ونقلها وحفظها واسترجاعها وقراءتها. كذلك فإن أكثر من 70٪ من حجم القوى البشرية العاملة فى المجتمعات المتقدمة تعمل فى وظائف تتعلق بصورة أو بأخرى بالمعلومات. فبينما يشكل العاملون فى هذا القطاع من 50٪ وعلى سبيل المثال لا الحصر فى دول الاتحاد الأوروبى يشكلون ثلثى القوة العاملة، يشكلون فى الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أرباع القوى العاملة.

كل ذلك كان نتيجة حتمية مبنياً على التخطيط السليم والناجح لقطاع المعلومات باعتماد سياسات واستراتيجيات معلوماتية استجابة للثورة التقنية العارمة التى شهدها التزاوج البديع بين ثورة الحواسيب وثورة الاتصالات فى السنوات الأخيرة والتى نلاحظها تزداد قوة وعنفاً كل سنة على الدول النامية التى لم تأخذ بعد بناصية الأمر وتتبنى سياسات معلوماتية متطورة تفى وحاجاتها لتؤهلها الدخول فى عصر الفضاء الالكترونى أخذاً وعطاءاً.

ففى الوطن العربى الوضع مختلف حيث لا يزال يعانى من:

1 ــ انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية حيث تصل نسبتها 40٪ بين الرجال، 70٪ بين النساء برغم كل الجهود المبذولة على المستوى الوطنى والقومى ناهيك عن الأمية التقنية.

2 ــ انخفاض نسبة الانفاق على البحث العلمى إلى أقل من 1٪ من الناتج القومى الإجمالى.

3 ــ انخفاض مستوى خدمات المعلومات بالمؤسسات العربية ذات العلاقة بقطاع المعلومات، وهذه لا يمكن الارتقاء بها دون أن يترافق مع نهضة شاملة للمجتمع اقتصاديا وثقافياً وعلمياً.

4 ــ ضعف الاعتماد على استخدام التقنية المتطورة فى الوطن العربى بكفاءة مقبولة، فضلا عن المساهمة فى تطويرها وإنتاجها.

5 ــ بالرغم من قيام بعض الدول العربية بإنشاء نظم وطنية للمعلومات إلا أن المتتبع لذلك يجد أن أغلبها يفتقد إلى التشريعات الملائمة والمتطورة والمواكبة لحركية التطور المعلوماتى والتقنى العالمى، وبالتالى لا تستند إلى استراتيجية تؤهلها إلى أخذ مكانها الطبيعى فى المنظومة المعلوماتية العالمية، واستغلال الفضاء الالكترونى واستخدام اللغة العربية فى هذا الفضاء.

والمتتبع لحركية النشاط المعرفى المعلوماتى والتخطيط للمستقبل يجد أن مجموعة من المؤسسات والمنظمات العلمية والمعرفية فى الوطن العربى عقدت العديد من المؤتمرات والندوات والتى تنحو نحو استشراف المستقبل لتساهم حتى ولو بالنذر اليسير وهو إيجاد الشعور الوطنى بالتوجه نحو المشاركة فى المسيرة المعلوماتية العالمية. وهذا أمر طبيعى إذا ما أريد لهذه الأمة أن تنهض من سباتها وتأخذ بناصية التقدم لتأخذ دورها الطبيعى بين الأمم التى بدأت تخطط لمستقبلها لتجد لها مكاناً على الخارطة العالمية فى عصر الكوكبة، عصر العولمة، ولتدخل من الباب العريض فى عصر غزو الفضاء الالكترونى معلوماتياً أخذاً وعطاءاً من أجل تسريع الخطط التنموية لديها، التى تفى بمتطلبات المرحلة القادمة بدلا من الانعزال والتقوقع والتغنى بأمجاد الماضى.

وبرغم كل المعوقات التى تمر بها أغلب الدول النامية والتى تفتقد البنية الأساسية والمقومات الضرورية لذلك، حيث تشكل العوامل الداخلية، مثل الافتقار إلى الأطر

المؤهلة وارتفاع تكلفة إنشاء نظم الاتصالات المتقدمة، وانعدام خدمات البنية التحتية، استطاعت بعض الدول النامية ــ على الرغم من الظروف الصعبة التى تمر بها ــ من خلال الرؤية الواعية لمعطيات العصر، والتخطيط المتأنى، والتنفيذ العلمى السليم، أن تصل إلى تحقيق تخطيط استراتيجى ناجح لقطاع المعلومات فى حدود إمكاناتها المتاحة، وتخلق لنفسها دوراً ــ ولو ثانوياً ــ فى سيناريو النظام الدولى للمعلومات، وقياساً على هذا، فإن التخطيط المدروس الواعى، يمكن أن يوصلنا إلى «شىء ما» حتى لو كان هذا «الشىء» هو الحد الأدنى من التعاون الدولى فى مجال المعلومات.

ولكى نبدأ لابد من وضع سياسة معلوماتية متطورة على أن نعرف مسبقاً بأن السياسة هى معرفة طريق أقصر بعد استخدامها لتلبية احتياجات أى من القطاعات سواء على المستوى الوطنى أو العالمى وإلا فلا فائدة لها. وهى ليست وصفة ولكنها هيكل يحتاج إلى تعاون لإنشاء البنية الأساسية للمعلومات قطرياً أو عالمياً. لهذا لابد أن توضع السياسة لوقت لاحق. فالبنية الأساسية للمعلومات تحتاج إلى متابعة وتغيير واستمرار. وعلينا أن نسعى نحو مستقبل أفضل لتفكير الإنسان.. لنرجع إلى الماضى ونأخذ العبرة ونستمر عملنا نحو المستقبل.

فالسياسات المعلوماتية وكما عرفها ميشيل كريستيا نسون Kristiansson عام 1996: هى مجموعة من السياسات اللازمة لبناء وتطبيق برامج المعلومات أو مواردها فى ضوء التطور الاقتصادى العالمى». وهى خطة تنفيذية عامة، رغم ما ينضوى عليه محاولات وضع خطة تنفيذية للمعلومات من صعوبات وتعقيدات وعدم وضوح. وربما يرجع سبب ذلك الفشل فى التمييز بين الأمور التى لها علاقة بسياسات المعلومات على المستويات الوطنية على اختلافها، وبين تلك المتعلقة بجهات محلية، ومؤسسات القطاع الخاص، أو المهن المختلفة.

وعلى الرغم من أن غايات وأهداف السياسات المعلوماتية تكاد تكون متشابهة بين الدول المختلفة، إلا أن هناك اختلافات فى العوامل المحركة لهذه السياسات وفى آلية تطبيقها وذلك لاختلاف درجة التطور بين هذه الدول واختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلى أهم أهداف تلك السياسات:

1 ــ تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بُعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف، أى أن يتحقق للأفراد والمؤسسات إمكانية الاتصال ببعضهم البعض، حيث تعتبر شبكة الاتصالات هذه هى أهم عنصر فى المجتمع المعلوماتى الناجح.

2 ــ الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعى والتجارى، ويتضمن ذلك تشجيع المؤسسات على استخدام المعلومات كمورد، وتأتى مكاسب الإنتاجية بطرق مختلفة، أهمها الاستخدام الأفضل للبحوث فى تسريع الابتكارات، والاختراعات فضلا عن ميكنة العمليات الإدارية، وحتى أصبح ككل قادراً على المنافسة الأفضل، فمن الممكن التحول الأساسى فى صيغة هذا الاقتصاد بالتحرك نحو عمليات كثيفة للمعلومات 'Information Intensive'، وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة 'Value - added' لكل عامل، وإذا ما تم ذلك فإنه يؤدى إلى الزيادة الفعلية فى الدخل لكل فرد.

3 ــ الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب، القوى العاملة الماهرة هى رأس الحربة فى مجتمع المعلومات وفى قطاع المعلومات فلابد أن يتمتع جميع المواطنين بمهارات معلوماتية وتقنية أساسية.. وذلك للاستجابة لاحتياجات المؤسسات كثيفة المعرفة، فضلا عن ضرورة استيعاب النظام التعليمى للتعليم مدى الحياة ولعملية مستمرة من إثراء المهارات.

4 ــ تحقيق التماسك الاجتماعى ــ يمكن أن يرى المجتمع المعلوماتى كوسيلة لتحقيق التماسك والانسجام الاجتماعى، وقد يختلف الأمر هنا بين نظرة الدول المتقدمة والمتنامية، فقد زادت خلال الثلاثين سنة الماضية معدلات الجريمة والبطالة والانحرافات الاجتماعية فى المجتمعات ذات مستويات الدخل العالى (الدول المتقدمة) وبالتالى فيرى السياسيون هنا فى تحقيق مجتمع المعلومات وسيلة لوقف الانهيار المجتمعى نحو الفوضى 'Choas'. أما تحقيق التماسك الاجتماعى فى الدول المتنامية فيأتى عن طريق تسريع النمو الاقتصادى وتقريب الفوارق بين الذين يملكون والذين لا يملكون داخل المجتمع الوطنى.

إن دوافع السياسة المعلوماتية قد تختلف بين الدول المتقدمة والمتنامية، فالدافع الأول لدى الدول المتقدمة هو الخوف، حيث تخشى هذه الدول من اضمحلال نفوذها الاقتصادى، وبالتالى تقليل تأثيرها على الساحة العالمية. أما فى الدول المتنامية فنقطة الدراية للوصول إلى المجتمع المعلوماتى هى فى تسريع النمو الاقتصادى عن طريق الاستثمار الأفضل للمعلومات وبالتالى رفع مستوى التعليم والصناعة والخدمات.

إن هدف السياسة المعلوماتية فى حد ذاتها يتركز فى كفالة تدفق المعلومات للناس الذين يحتاجونها. وإن كانت السياسة المعلوماتية ـ شأنها فى ذلك السياسة العامة ـ تعتبر جزءاً من السياق العام السياسى والثقافى وبالتالى فهناك قيم مختلفة تشكل كلاً من السياسة والعمليات المستمدة منها.

وقد وضع الباحثان أوفرمان وكاهيل "Overman, Ets, Cahill, A" مجموعة قيم للسياسة المعلوماتية التى تعتمد عليها السياسات المعلوماتية القضائية والتنفيذية والتشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون هذه القيم مصدرة لمختلف الدول التى تخطط وبقوة إلى عصر مجتمع المعلومات عصر غزو الفضاء الالكترونى أخذاً وعطاءاً بدون عوائق ولا حدود وهى:

أ ـ الإتاحة والحرية 'Access and Freedom' ـ إذا أريد الديمقراطية أن تزدهر، فلابد أن يكون لدى الناس المعلومات الكافية، وعلى الرغم من أن حقوق إتاحة المعلومات تعتبر جزءاً من التشريعات فى بلاد عديدة ، إلا أن هناك صعوبات عديدة بالنسبة لقضايا الإتاحة والأمن وحرية المعلومات.

ب ـ الخصوصية 'Privacy' على الرغم من أن الحفاظ على الحقوق الشخصية قيمة معترف بها على نطاق واسع خصوصاً فى المجتمعات الديمقراطية، إلا أن هناك صدامات تثار بين حاجات الحكومات والمجتمع من ناحية، وحقوق الأفراد من ناحية أخرى.

جـ ـ الانفتاح المعرفى أمام الناس 'Openness' حق الناس فى أن تعرف، هو حق دستورى وذلك بالنسبة لحق الناس فى أن تعرف عمليات إتخاذ القرارات الحكومية.

د ــ الفائدة 'usefulness' ــ مع بزوغ دولة الإدارة، بدأت الحكومة فى تجميع التسجيلات، ويرجع مفهوم الفائدة إلى أن قيمة المعلومات تتحدد بفائدتها، والقضية المفتاحية هنا هى/ من الذى يحدد مدى هذه الفائدة، وبالتالى ماذا يمكن أن يجمع وأن يختزن وأن يتاح.

هـ ــ التكاليف والعائد 'Cost and Benefit': ويفترض هنا أن للمعلومات قيمة اقتصادية وتكاليف وعائداً.. وهذا من شأنه أن يثير مشكلات الملائمة بين المصالح التجارية والصالح العام، وذلك بالنسبة للمعلومات المجمعة بواسطة الحكومة.

وـ السرية والأمن "Secrecy and Security" ترتبط بهاتين القيمتين قضايا هامة تدور حول دور المسئولين الحكوميين.

ز ــ الملكية 'Ownership': تتناول قضية الملكية الفكرية أشكال التعبير عن الأفكار من خلال التأليف أو الاختراع، وهنا قد تصطدم قضايا المصالح التجارية باحتياجات المستفيدين والمجتمع.

وربما كان من اليسير تحديد الصعوبات والتحديات أمام سياسة المعلومات إلا أنه من الصعوبة بمكان تصميم سياسة كفيلة بمواجهة تلك التحديات. وينبغى أن تكون أهمية سياسة المعلومات واضحة، وخصوصاً مع وجود تحديات مثل قضايا الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، وقضايا الإتاحة العادلة للمعلومات، وسريتها، وقضايا الذاتية الثقافية، وغيرها من القضايا والتحديات الأخرى. ومن المشكلات الرئيسية فى تلك السياسات هى أنها أحيانا ما تكون منفصلة عن الواقع، ومكونة من مجموعة غير متناسقة من القوانين والتشريعات، والسياسات العامة، مما يجعل من الأولويات الضرورية العمل على الحد من تلك التناقضات على المستويات المحلية والعالمية لسياسات المعلومات للخروج بسياسات مناسبة للمعلومات.

وقد اقترح مور 'N. Moore' أربع فئات عريضة للسياسة المعلوماتية وهى:

أ ــ القضايا التشريعية والتنظيمية: وهذه تشمل حق المؤلف وحماية البيانات والخصوصية وحرية المعلومات، والمعلومات كسلعة، والتجارة الدولية فى خدمات

المعلومات، وتدفق البيانات عبر الحدود Transborder Data Flow "TDF" والتنظيم الذاتى لصناعة المعلومات والمعايير.

ب ــ قضايا الاقتصاد الكلى: والتى تشمل تحديد وتحليل قطاع المعلومات فضلا عن قياس حجمه ونموه فى إطار المقارنات الدولية والاستثمار فى البنية الأساسية للمعلومات وفى رأس المال البشرى.

جـ ــ قضايا تنظيمية: وهذه تشمل استخدام المعلومات كمصدر للإدارة والعلاقات بين المعلومات والإنتاجية، الحاجة إلى مداخل جديدة فى الإدارة، المهارات الجديدة المطلوبة للمديرين، تقسيم العمل وظهور جيل جديد من اختصاصى المعلومات.

د ــ القضايا الاجتماعية: وهذه تشمل تزويد المستهلكين بالمعلومات الموضوعية وتوعيتهم بأهمية المعلومات وكيفية الاستجابة للاحتياجات المعلوماتية، مستويات الأمية والمتطلبات التعليمية، بدائل الطباعة... الخ.

وعادة ما تحتوى السياسة المعلوماتية على:

1 ــ صورة للمستقبل المرغوب فى مجال خدمات المعلومات كهدف أو مجموعة من الغايات التى تطمح السياسة المعلوماتية إلى تحقيقها أو متابعتها.

2 ــ وسائل محددة يتم بواسطتها تحقيق تلك الغايات.

3 ــ تحديد مسئوليات الجهات المختلفة المنوطة بتطبيق تلك الوسائل.

4 ــ مجموعة من القواعد التى تنظم تطبيق تلك الوسائل فى هذا المجال الحساس.

أهداف السياسة المعلوماتية:

ــ على الرغم من أن غايات وأهداف هذه السياسة تكاد تكون متشابهة بين الدول المختلفة، إلا أن هناك اختلافات فى العوامل المحركة لهذه السياسة وفى آلية تطبيقها وذلك لاختلاف درجة التطور بين هذه الدول واختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلى أهم أهداف تلك السياسة.

- تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بُعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف: أى أن يتحقق للأفراد والمؤسسات إمكانية الاتصال ببعضهم البعض، حيث تعتبر شبكة الاتصالات هذه هى أهم عنصر فى المجتمع المعلوماتى الناجح.

- الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعى والتجارى: ويتضمن ذلك تشجيع المؤسسات على استخدام المعلومات كمورد، وتأتى مكاسب الإنتاجية بطرق مختلفة أهمها الاستخدام الأفضل للبحوث فى تسريع الابتكارات والاختراعات فضلا عن ميكنة العمليات الإدارية، وحتى أصبح الاقتصاد ككل قادراً على المنافسة الأفضل فمن الممكن التحول الأساسى فى طبيعة هذا الاقتصاد بالتحرك نحو عمليات كثيفة للمعلومات "Information intensive" وهذه من شأنها أن تزيد من القيمة المضافة 'Value - added' لكل عامل، وإذا ما تم ذلك فإنه يؤدى إلى الزيادة الفعلية فى الدخل لكل فرد.

- الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب: القوة العاملة الماهرة هى رأس الحربة فى مجتمع المعلومات وفى قطاع المعلومات فلابد أن يتمتع جميع المواطنين بمهارات معلوماتية وتكنولوجية أساسية.. وذلك للاستجابة لاحتياجات المؤسسات كثيفة المعرفة"Infor. intensive" فضلا عن ضرورة استيعاب النظام التعليمى للتعليم مدى الحياة ولعملية مستمرة من إثراء المهارات.

- تحقيق التماسك الاجتماعى: يمكن أن يرى المجتمع المعلوماتى كوسيلة لتحقيق التماسك والانسجام الاجتماعى، وقد يختلف الأمر هنا بين نظرة الدول المتقدمة والمتنامية، فقد زادت خلال الثلاثين سنة الماضية معدلات الجريمة والبطالة والانحرافات الاجتماعية فى المجتمعات ذات مستويات الدخل العالى (الدول المتقدمة) وبالتالى فيرى السياسيون هنا فى تحقيق مجتمع المعلومات وسيلة لوقف الانهيار المجتمعى نحو الفوضى 'Chaos'. أما تحقيق التماسك الاجتماعى فى الدول المتنامية فيأتى عن طريق تسريع النمو الاقتصادى وتقريب الفوارق بين الذين يملكون والذين لا يملكون داخل المجتمع الوطنى.

متطلبات وضع سياسة المعلومات:

1 ــ المسح الشامل للبنيات الأساسية لنظم المعلومات الحالية وتحليلها وترشيدها واستيعاب التشريعات القائمة فيما يخص المعلومات الوطنية وخدماتها.

2 ــ ضرورة أن تكون هذه السياسات ذات مرونة تمكن من تطويع كل مدخلات هذه السياسات وتوجيهها التوجيه المطلوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حتى يمكن التكيف مع المتغيرات التى تطرأ على أولويات خطط التنمية من جهة، ومع التطورات فى وسائل وأساليب تداول المعلومات من جهة أخرى.

3 ــ التوجيه المدروس والاهتمام الأفقى نحو التكوين والتدريب للقوى البشرية العاملة فى قطاع المعلومات، والعمل فى سبيل ذلك على تطوير البنى التحتية المؤسسية للتنظيم والتكوين فى هذا القطاع.

4 ــ ينبغى أن توكل السياسة الوطنية للمعلومات إلى أعلى سلطة ممكنة فى الهيكل الإدارى للدولة بهدف ضمان التنفيذ الكامل والناجح للسياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها، وتنسيق وانسجام نظم المعلومات وخدماتها ومشاريعها وبرامجها فى البلد لكى تحد من التكرار غير الضرورى للجهود أو هدر الموارد وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وخدماتها لكى تتضاعف فوائدها بالنسبة للمواطنين.

5 ــ أن يتم تنسيق العلاقات التبادلية والتشابكية بين الإدارات والوزارات والقطاعات من خلال الترتيبات التعاونية من أجل تجميع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتبادلها.

6 ــ إنشاء ميكانيكية وطنية لتنسيق نظم المعلومات وخدماتها وتشابكها فى البلد. وترجمة عناصر السياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها إلى خطة عمل متوسطة المدى ثم تنفيذها من خلال برامج سنوية.

7 ــ تخصيص المسئوليات للمؤسسات والهيئات المختلفة التى تشكل النظام الوطنى للمعلومات ــ على سبيل المثال تطوير موارد المعلومات، قواعد المعلومات،

المواصفات، الأدوات المساعدة فى تداول المعلومات، وتنمية الكفاءة البشرية.. إلخ. وتنسيق وتشجيع ومراقبة التطورات فى نظم المعلومات الوطنية.

8 ــ ضمان انسجام ومواءمة مكوناته ونشاطاته، وتقييم آداء المكونات وتشخيص الخلل ومعالجته وسد الفجوات مع صيغة وتنفيذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة التى تؤدى إلى النمو المساعد لنظم المعلومات وخدماتها.

وعند التفكير فى وضع سياسات دولية للمعلومات، لابد من تحديد الإطار المفهومى الذى يتركز عليه تخطيط هذه السياسات، ويطبق فى إطارها، ومن بين هذه المفاهيم:

1 ــ أن ينبع التخطيط من آلية عمل دولى تعاونى، تشترك فى التحضير له، والإشراف عليه هيئات ومنظمات دولية متخصصة فى المجال مثل UNESCO, UNDP,' UNISIST.. إلخ'

2 ــ أن يجسد التخطيط المصالح العامة للمجتمع الدولى، دون التحيز لدولة ما، أو كتلة ما، أو قومية بعينها، أو يخضع لأى معايير سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها بصورة أو بأخرى لصالح طرف على حساب طرف آخر.

3 ــ أن يراعى التخطيط بقدر الإمكان، الظروف والإمكانات المحلية والإقليمية، وهذا يعنى التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية ومراعاة الفروق الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بين دول العالم.

4 ــ أن يرعى فى الخطط، إمكانية تطبيقها على مراحل، وجدول زمنى مدروس بعناية، لتمكين الدول المشاركة فيه، من استكمال بنيتها الأساسية قبل الدخول فى النظام العالمى، وهذا الأمر له أهمية كبيرة، إذا ما أريد أن يتم تطبيق المخطط بنجاح، ولضمان تعاون دول العالم مع الخطة ومساندتها. على أن يتم تحديد المحاور الرئيسية التى يدور حولها الحوار الدولى وفقاً لما أوردته ناريمان متولى:

- حماية الخصوصية.

- السيادة الوطنية الثقافية.

- التنمية الاقتصادية.

تؤثر قضايا سياسات المعلومات فى كل شىء بداية من الاتصالات، والخدمات، والرقابة، والتدريب الأدبى، ووصولاً إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وغيرها من الموضوعات.

الجهات المعنية بسياسات المعلومات: بالتأكيد تأثيرها فى المجتمع، إلا أن بعض الجماعات يكون لها دور فاعل أكثر من غيرها فى عملية بناء تلك السياسات. وليس هناك ثمة هيكل واضح يبين مدى تأثير تلك الجماعات الفاعلة. وقد أثرت رؤية «فرتيز ماكلوب» Fritz Machlup لما يعرف بقطاع المعلومات 'Information Sector' بشكل واضح على سياسات المعلومات. فالعوامل العديدة المؤثرة فى ذلك القطاع هى مكونات رئيسية لسياسة المعلومات. وقد أصبحت الجهات الحكومية التى كانت المصدر الرئيسى التقليدى لتلك السياسات، مجرد صوت واحد بين أصوات أخرى عديدة، بل وغالباً ما تكون متعارضة، منها ما يلى: مؤسسات الاتصالات، شركات الحواسيب، القوى التربوية المؤثرة، مؤسسات الترفيه، المكتبات، سماسرة الأسهم المالية، مجموعات الاهتمامات العامة، لجان العمل السياسى، وغيرها العديد من الجهات الناشطة فى هذا الحوار:

ويرى 'هيل Hill' بأن هناك العديد من القضايا المتعلقة بسياسات المعلومات والتى ينبغى البث فيها على المستوى الدولى والوطنى، وأحيانا على مستوى جماعات أو شركات، أو صناعات بعينها، أو مجموعات من الشركات، وقضايا أخرى من خلال السلطات المحلية، أو مهنة معينة.

ولكل من تلك الأصوات اهتماماتها الخاصة، واهتماماتها فيما يخص المعلومات ونظرتها فيما تراه الأفضل للعامة، وبالتالى فإنها تدعم ما تعتقد به.

ويقترح ويليام ميلودى 'William Melody' بأنه على كل دولة أن تعمل على تقويم ظروفها الخاصة، وترتب أولوياتها الخاصة فى سبيل تحقيق تطور متوازن لبنيتها

التحتية الخاصة بالمعلومات "Balanced Development of its Information Infrastucture " في حدود ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. وسواء أكانت دولاً متقدمة أم نامية فإن عليها وضع السياسات التي لا تتعارض مع معتقدات مجتمعاتها، وأنظمتها الاقتصادية، وقدراتها. ويرى ميلودي Melody بأن «الاحتياجات، ومدى الاستعداد، والإمكانات، والمهارات، والأولويات، تعد من العوامل الرئيسية في تحليل السياسات الخاصة بالمعلومات، واتخاذ القرارات الخاصة بالوصول إلى الموارد اللازمة لها».

وقد أصبحت قوة المعلومات من الأمور المعروفة والمقبولة على المستوى العالمي في جميع المجالات سياسية كانت، أو اقتصادية وتربوية، وتشير إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة إلى المعلومات بأنها «أداة للسلام، والديمقراطية، والتطور». ولاشك بأن تلك الإدارة المعلوماتية يجب تقنيتها من خلال سياسة للمعلومات، فرغم أن للمعلومات قدرة على إضفاء قوة على الضعيف، فإن لها أيضا القدرة على بث الفرقة بين فئات المجتمعات، وزيادة الظلم بين الناس.

وفي حين شاهد مواطني البلدان النامية بأم أعينهم، كيف تجلب لهم الإنترنت في عقر دارهم ما يسمى بـ «عصر الاتصال» عن بُعد، نجد أن واقع حالهم يشير إلى أن كثيرا من التطبيقات الأساسية في مجال المعلومات، مثل الفهرس الوطني الموحد، الإعارة بين المكتبات، المشاركة التعاونية في الموارد، وغيرها من المفاهيم التقليدية لإتاحة المعلومات، لم يتم بعد تطويرها في مجتمعاتهم، مما يعني أن عديداً من الدول لم تدخل بعد عصر الإتاحة التقليدية لمعلوماتهم الوطنية. ولم تقم بعد بإنشاء نظمها الوطنية للمعلومات، ولم تتوافر بعد أبسط مقومات النظم في بعض من هذه الدول، ومن ثم فإن فعاليتها لم تتأكد بعد حتى في الغالبية العظمى من الدول العربية. فالدول التي تتوافر بها المقومات البشرية تفتقر إلى المقومات المادية وربما أيضا المقومات الإدارية والتنظيمية، وتلك التي توافرت لها الموارد المادية تفتقر إلى الموارد البشرية، ويمكن لمثل هذه العوامل أن تؤدي، في الظروف الطبيعية، إلى تغذية الاتجاه نحو التعاون وتضافر الجهود والاعتماد المتبادل.

1 ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التى تبنت فكرة «البنية التحتية الوطنية للمعلومات» 'National Information Infrastructure' وذلك فى سبتمبر عام 1993. وشكل فريق عمل خاص فى نفس السنة من أجل رعاية المصالح الحكومية فى هذا الجانب، والتنسيق مع القطاعين الخاص والعام. وينادى فريق العمل المذكور القطاع الخاص بتحمل مسئولية معظم عمليات التطوير للبنية التحتية، بينما تتولى الحكومة مسئولية الإرشاد، وتعمل على تطوير حوافز متعلقة بالضرائب، وتقديم المنح المدعمة للأبحاث التى تساعد على تنمية البنية التحتية فى هذا المجال.

حيث تتضمن المبادىء الإرشادية للبنية التحتية الوطنية للمعلومات ما يلى:

1 ـ تشجيع استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال.

2 ـ توفير إتاحة عالمية للمعلومات.

3 ـ تشجيع الإبداع التقنى فى هذا الجانب.

4 ـ حماية الخصوصية والسرية.

5 ـ تطوير إدارة مجال موجات المذياع.

6 ـ حماية حقوق الملكية الفكرية.

7 ـ التنسيق مع الجهات الحكومية، والدول الأخرى.

8 ـ إتاحة المعلومات الحكومية.

وبينما تم العمل على تحقيق المبادىء السابقة، أعلن نائب الرئيس الأمريكى السابق ألبرت غور 'Albert Gore' رؤيته الخاصة بالبنية التحتية العالمية للمعلومات فيما يعرف باسم 'IGI' "Infrastructure Global Information" وتتضمن خمسة مبادىء هى:

1 ـ تشجيع استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال.

2 ـ تشجيع المنافسة فى هذا المجال.

3 ـ بناء إطار مرن للعمل يتواءم والتغيرات التقنية، وكذلك احتياجات السوق.

4 ــ توفير إتاحة مفتوحة بالشبكة لكل المشاركين بها.

5 ــ تقديم الخدمات على المستوى العالمى.

2 ـ اليابان:

شهدت سنة 1971 بداية العمل على إعداد دراسة لطبيعة المجتمع اليابانى بعد عام2000 وقد تم نشرها عام 1972 بعنوان «خطة لمجتمع معلوماتى/ هدف وطنى لعام2000» . وقد أوضحت هذه الدراسة أنه بحلول عام 2000 سيعتمد الاقتصاد على المنتجات المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وسيتم تغذية الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التى تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها. ولقد شعر العاملون فى هذه الدراسة أن اليابان بحاجة إلى تحديد أهداف جديدة إذا ما أريد لها أن تكون عاملاً مؤثراً فى المجتمع الدولى فى القرن الحادى والعشرين. وقد وضعت الدراسة خطوطاً عريضة لخطة عامة تسترشد بها اليابان فى خطواتها إلى القرن الحادى والعشرين. وفى شهر سبتمبر عام 1994م اقترح رئيس الوزراء 'Munyama' برنامجاً للبنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات، حدد فيه معايير التوعية الاجتماعية، ودور شركات الأعمال فيه، وأنشأ مجلساً لتطوير هذا البرنامج يشتمل على 18 وزيراً مسئولاً، 14 عضواً من رؤساء الشركات والمؤسسات والمستشارين المهتمين. وتتنبأ الجمعية اليابانية للصناعات الالكترونية بقيام كثير من الأعمال التى ترتبط بمجتمع المعلومات.

3ـ فرنسا:

شهد عام 1978 بداية التفكير للدخول إلى ما يعرف بمجتمع المعلومات عندما قدمت «سيمون نورا، الين سنيدة» تقريراً للحكومة الفرنسية بعنوان «مجتمع المعلومات» ومن بين ما أوصى به التقرير ــ لتسيطر فرنسا على مستقبلها ــ تنظيم وزارة البريد والهواتف والبرقيات لتقليص السيطرة المتنامية لشركات الإعلام الأجنبية مثل «IBM»، كما دعى التقرير أيضاً للاتجاه العام نحو الاكتفاء الذاتى التقنى والتوجه لضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

وفى حين كان القطاع العام الفرنسى ينشغل تماماً بقضية تحديث قطاع المعلومات

فى فـرنسا، خوفـاً من تخلـف الدولة الفـرنسيـة عن المجتمـع الدولى فى هـذا المجال الحيـوى، نجد أن القـطاع الخاص فـى فرنسـا ــ ماعـدا بعض الاسـتثمـارات الكبـيرة كالبنوك، وشركات الـبترول والصناعات الضخمة ــ لم يكـن يلقى إلى هذا الأمر أى اهتمام.

وعـقب تـقريـر قام بـنـشره جى تيـرى "G. THERY"، عـن الطـرق السـريعـة للـمعـلومات، قـامت لجنة عـلى مسـتوى وزارى بـالتوجيه بـاتخـاذ بعض المـعايـير والإجراءات التـى من شأنهـا تطوير ــ خدمة طرق المعـلومات السـريعة فى فـرنسا. وطالبت بـالإسراع فى تطبيـقها فى أقرب وقت ممكن. وعلى الفور اسـتجابت وزارة البريـد والاتصالات السـلكية والـلاسـلكية، وشـرعت فى بدء مـشروع لتطـوير طرق المعلومات الفرنسية السريعة، وأعـلنت عن إنشاء خدمة جـديدة يتم تجربتها بـالتعاون بين القطـاعين العام والخاص، وقد لقى المشـروع ترحيباً وحماساً علـى كافة الأصعدة فى المجتمع الفرنسى.

وفى 15 مايـو 1996 قام رئيـس الوزراء الفرنـسى بتوزيـع تعميـم رسمى يتـعلق بتطويـر خدمات الاتصال عن بُعـد، المعلومات، والتوثـيق، فى إطار شبكة مـعلومات وطنية جديدة. وقد تضمن التعميم الخطوط العريضة التالية ــ والتى تعد إلى حد كبير ــ الإطـار العام المعـلن من قـبل الحكومـة الفرنـسية للـتخطيـط الاسـتراتـيجى لقـطاع المعلومات الفرنسى:

1 ــ يجب علـى مختلف الوزارات بكافة تخـصصـاتها العمل على أخـذ مواقع، وفتح صفحات على الإنترنت، تتيح من خلالها خدمات المعلومات، والإعلام، والتوثيق للمواطن الفرنسى.

2 ــ يجب أن تتمتع الخدمـات الفرنسية بطابع وطنى مميز، وحتى يتـأكد للمستفيد، أن تلك الخدمات مقدمة من الإدارة الفرنسية، وليس من جهة أخرى.

3ــ يـجب التخـطيط لهـذه الخدمة، علـى ضوء اسـتطلاع تجريبـى يتعلـق بالبيـانات، والمعلومات والوثائـق التى ستتاح من خلال هذه الخدمة، وترفع نـتائج الاسـتقصاء إلى لجنة حكومية لاتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة اللازمة للتطبيق.

4 ــ يجب استخدام اللغة الفرنسية، كلغة أساسية للبث والاتصال، وإذا كان هناك أعمال لابد من ترجمتها، يتم ترجمتها بلغتين فقط حسب طبيعة المعلومات والغرض من استخدامها.

5 ــ إجراء الدراسات اللازمة والضرورية لوضع معايير ومواصفات تقنية، للتكنولوچيا (عتاد ، برامجيات، وسائل اتصال.. إلخ) التى سيتم تبينها.

وكاستجابة طبيعية للتعميم المشار إليه قامت جميع الوزارات ــ ما عدا وزارات العمل والشئون الاجتماعية، الدفاع، الداخلية بفتح مواقع لها على شبكة WEB (WWW)، وتبعها فى ذلك عدد من الإدارات الحكومية من بينها إدارة المعلومات العلمية والمكتبات والتكنولوچيا الجديدة بوزارة التعليم الوطنى. هذا وقد احتلت المؤسسات الأكاديمية [الجامعات، المدارس الهندسية العليا، ومراكز الأبحاث] نصف العدد المخصص لمواقع 'ADMIFRANCE' على الإنترنت، مما يعنى بداية ظهور الخدمات الأكاديمية على ساحة خدمات المعلومات الفرنسية الالكترونية الدولية.

بعض المواقع تركز على الإعلام بصفة خاصة، سواء فيما يتعلق منها بالأحداث الفرنسية الداخلية، أو الأحداث الأوروبية والعالمية المرتبطة بالسياسة الفرنسية الخارجية مع إبراز المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإقليمية والدولية بوزارة الخارجية الفرنسية.

ويركز البعض الآخر على الجوانب التاريخية المهمة فيما يتعلق بتاريخ الوزارات الفرنسية، والسير الذاتية لرؤساء الوزارات، وتستخدم فى هذه المواقع تقنيات الوسائط المتعددة 'Multimedia' والوسائط التكوينية الفائقة 'Hypermedia'، لاسترجاع المعلومات.

أما البعض الآخر فيختص بالمعلومات الرسمية والمؤسسية، والحقائق الثابتة والنصوص المتعمقة كالدراسات والبحوث، والتقارير المتعلقة بأعمال اللجان الرسمية بالدولة، أو الأعمال الفردية والجماعية ذات الصبغة الرسمية، وتعد من

المصادر الموثوق منها، ومع ذلك فهى تتصف فى غالب الأحيان بالصفة النظرية والأكاديمية، مما يجعل إمكانية الاستفادة منها محصورة فى فئة معينة من المستفيدين.

كما يوجد موقع آخر يتعلق بمعلومات حول مداولات اللجان الوزارية المشتركة وقرارتها، ويتضمن السياسات المقترحة، والأهداف المطلوب تحقيقها على المستويين المحلى والوطنى، والمشاريع المزمع القيام بها. وذلك لاحاطة المواطنين علماً بالسياسات المحلية الوطنية التى تتعلق بشئونهم الحياتية مباشرة (مثل: العمل، الهجرة، التعليم، المساعدات الاجتماعية.. إلخ).

ومن بين المواقع المستحدثة على الإنترنت الموقع الخاص بالوثائق والتقارير الرسمية غير المنشورة «الوثائق الرمادية Grise Documents» وإتاحتها لمن يود من المواطنين الإطلاع عليها، بل والحصول على صورة منها إذا أراد ذلك.

مما سبق يتضح بأن خدمات البحث الالكترونية الفرنسية قد انطلقت، وأنها فى تطور مستمر، ولا يتبقى إلا تعميمها على مستوى المواطن العادى ليستفيد منها فى حياته اليومية، لترتبط تماماً بالنسيج الاقتصادى والاجتماعى للدولة. كما أن هناك بعض الملامح البحثية الآلية، التى لابد من وضعها موضع التنفيذ، كتعميم بث المعلومات المصورة، بجانب القضايا التى يتحتم دراستها ووضع الحلول الجذرية لها، كقضية حقوق التأليف المادية والأدبية، وحقوق النشر، والخصوصية الفردية والجماعية، والتى تعد فى البيئة القانونية الاجتماعية الفرنسية، مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية بالدولة، والمواطنين المنتجين والمستخدمين للمعلومات.

وكان لإدارة "Documentation Francaice" (D F) الدور البارز فى نظام المعلومات الفرنسى الحكومى بكونها المنسق الأول لخدمات "Minitel" بفرنسا، والعضو الرئيسى فى التخطيط للطريق السريع للمعلومات بفرنسا وتنفيذها. وقد تم تكليفها وبتوجيهات من رئيس الوزراء الفرنسى بالتخطيط لدليل خدمات الإدارة الفرنسى على الإنترنت وتنفيذه والذى أطلق عليه "ADMI FRANCE" وتسمح هذه الخدمة باسترجاع المعلومات عن طريق المدخل الموضوعى أو الاسمى، أو باستخدام

قطاع النشاط المراد بحثه.. هذا ولازال التطور مستمراً للسعي لوضع آلية بحث تساعد على تسهيل استراتيجيات بحث المعلومات واسترجاعها، عن طريق السماح للمستفيد بالإدخال الحر للاستفسارات البحثية.

ومن ناحية أخرى، أفسحت استراتيجية المعلومات الفرنسية، مساحة كبيرة لإدارة «D F» لتلعب دوراً رئيسياً كقناة اتصال متفاعلة بين الإدارة الفرنسية والمستخدم الفرنسي لخدمات قطاع المعلومات الأليكترونية، فجعلتها المسئولة عن توفير المعلومات في بيئة «WEB» ، وتسهيل الدخول إلى المعلومات المراد استرجاعها من خلال مدخل وحيد. كما تعمل الإدارة «D F» لتحقيق طريقة لاستخدام بيئة «WEB» لإتاحة خدمة إدخال المعلومات مباشرة عن طريق الجهات الرسمية المسئولة عن إنتاجها.

4- بريطانيا:

في سنة 1982 قامت بريطانيا بنشر خطتها الوطنية للمعلوماتية «منهج لتقنية معلوماتية متقدمة: تقرير لجنة الفي».

تعرض التقرير إلى وضعية بريطانيا إزاء المنافسة الدولية حول صناعة المعلومات وخاصة من قبل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت شوطاً متقدماً من ناحية التقنية المعلوماتية.

كما تعرض التقرير إلى مراجعة اتجاهات صناعة المعلومات في الأسواق العالمية، وكان نتيجة هذه المراجعة ـ كما أوضح التقرير ــ أن بريطانيا قد بدأت تفقد مواقع أقدامها في هذه الأسواق. وأنه لكي تحصل بريطانيا على نصيبها من هذا السوق فلابد من مواجهة التحديات المفروضة عليها في مجال تقنية المعلومات. وقد اقترحت اللجنة (لجنة الفي) خطة وطنية للدولة مكونة من العناصر الآتية:

1 ــ تشجيع الأبحاث المشتركة بين الحكومة والصناعة والجامعات.

2 ــ تشجيع صناعة المعلومات المحلية.

3ــ رفع مستوى الثقافة المعلوماتية لدى أفراد الأمة.

4ـ زيادة وتكثيف استخدام التقنيات المعلوماتية في كل قطاعات المجتمع.

5 ـ التعجيل فى تنفيذ مشاريع الحوسبة في المجتمع.

ولقد استضافت الدراسة فى وضع مراحل لتنفيذ الخطة واقتراح المشاريع البحثية المطلوبة وكيفية إيجاد صيغ مناسبة للتعاون بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.

5 ـ فنلندا:

بدأت فنلندا بالتخطيط لتطوير خدمات المعلومات في قطاع التعليم بمشروع تعاونى عام 1996 يضم مكتبات خمس جامعات وطنية فنلندية «مشروع المكتبات التصويرية» Virtual Libraries .

وقد دعمت وزارة التعليم المشروع ماليا. ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات شبكات المعلومات الأكاديمية الفنلندية "Finland Bitnet" وتطويرها، عن طريق إنشاء قاعدة بيانات أكاديمية في مجالات علمية محددة. وقد ركز المشروع على تقديم خدمات المعلومات فى قطاع التعليم العالى والبيئة البحثية فى فنلندا، وقد حددت لكل مكتبة مشتركة فى المشروع مهاماً معينة تعمل على التخطيط لها وتنفيذها فى الإطار العام للمشروع، منها على سبيل المثال: إجراء الدراسات حول المعايير التى يتم على ضوئها اختيار معلومات قواعد البيانات المزمع إنشاؤها، إجراء دراسات حول تصميم البنية الأساسية لنظم مكتبات الاتصال عن بُعد المزمع تطبيقها، إصدار دليل لمعايير ومواصفات التقنيات المزمع تبنيها فى المشروع، إجراء دراسات حول نظام التكشيف المستخدم فى نظام الربط الشبكى المزمع إقامته، إجراء دراسات حول تطبيع العلاقة بين المستفيدين والنظم المرئية المزمع تطبيقها، إجراء دراسات المستفيدين الحاليين والمحتملين من النظام.

وقد حدد المشروع فئات المستفيدين المستهدفة، وهم الطلاب، المعلمين، الباحثين في مجال العلوم «كفئات أساسية»، بجانب بعض فئات المستفيدين المهتمة بالمجالات الموضوعية التى تبناها المشروع من خارج الفئات السابقة.

وتهدف استراتيجية المعلومات الفنلندية إلى استخدام منظومة الاتصال عن بُعد

«استخدام الإنترنت» لتقديم هذه الخدمة بين المكتبات المشتركة (تجميع معلومات مكتبات الاتصال عن بُعد وبيانهاتها فى خدمة واحدة على الإنترنت Home Page) بدلاً من تشتتها على مرافق معلومات مختلفة. وبذلك يمكن توحيد تقنيات البنية المعلوماتية وأسلوب العرض المرئى لكافة بيانات النظام ومعلوماته، مما يسهل على المستفيدين استخدامهم للخدمة والإفادة منها.

وبتطبيق هذا النظام وبداية العمل به منذ شهر سبتمبر 1996 وإجراء الدراسات حول نجاحه لمعرفة ردود فعل المستفيدين نحوه، شجعت النتائج المرتدة على استمراريته وعلى التوسع فى تقديم خدماته وتطويرها. ومن ثم وضع تصور للاستراتيجية المعلوماتية المستقبلية فى إطار خطة ثلاثية (1997 ــ 1999)، يتلخص إطارها العام فى البنود الآتية:

1 ــ تطوير مفهوم صفحات المكتبة التصويرية، وتدعيم خدمات المعلومات التى تقدم من خلالها.

2 ــ إجراء مزيد من الدراسات حول إدخال مجالات موضوعية جديدة إلى الخدمة، بعد إجراء الدراسات اللازمة حولها.

3 ــ إجراء دراسات لتقييم ملفات الخدمة لتطويرها، بناء على استقصاء ردود فعل المستفيدين تجاه المعلومات المدرجة في هذه الملفات.

4 ــ القيام بالدعاية اللازمة، لتشجيع المستفيدين الحاليين لزيادة استخدامهم للخدمة، مع حث فئة المستخدمين المحتملين للإفادة منها.

5 ــ تسهيل آلية البحث المستخدمة في الخدمة (استراتيجيات البحث والاسترجاع) بقدر الإمكان حتى يسهل على المستخدمين التعامل مع الخدمة والإفادة منها.

6 ـ الاتحاد الأوروبى:

ترجع بدايات التفكير والاهتمام بالبنيات الأساسية للمعلومات في أوروبا إلى اجتماع القمة الأوروبية (كورفو 1994) حيث أصدر بياناً عن طريق أوروبا لمجتمع

المعلومات يحدد فيه خطة عمل للمستقبل. وبالتالى تم نشر تقرير فى مايو 1994 تحت عنوان «أوروبا ومجتمع المعلومات الدولي: توصيات للمجلس الأوروبى ــ حيث تبنى المجلس الأوروبى مشروع تنظيم وثائق المجلس الأوروبى، ومجلس التعاون الأوروبى التى كانت مشمولة برعايته، وإتاحتها لمواطنى البلدان المنتمية إلى الاتحاد. وفى فبراير 1995 أعلن عن بدء خدمة شبكة "EUROPA" (وهى أحد المكونات الرئيسية لنظام الربط العالمى WWW)، كما تم التوسع فى إنشاء منظومة من شبكات المعلومات الإقليمية من أجل زيادة كفاءة النظام الأوروبى للمعلومات.

وقد أصدر المجلس الأوروبى تشريعات تحتوى على المعايير التى تنظم إتاحة المعلومات وتداولها، والتى يتم على ضوئها، اتخاذ قرار قبول طلبات الحصول على الوثائق أو رفضها، ويتم تطبيق هذه المعايير على كل حالة على حدة، وتتلخص تلك المعايير فيما يلى:

1 ــ حماية الوثائق المتعلقة بالمصلحة العامة [الأمن العام، العلاقات الدولية، الاستقرار النقدى، الإجراءات التشريعية، التحقيقات والمداخلات].

2 ــ حماية الوثائق المتعلقة بالأفراد وخصوصياتهم.

3 ــ حماية الأسرار التجارية والصناعية.

4 ــ حماية المصالح المالية للمجتمع.

5 ــ حماية سرية المعلومات إذا طلب ذلك مُنتج المعلومة، أو كان مُنتج المعلومة مسئولاً فى دولة تعارض قوانينها إتاحة المعلومات.

6 ــ حماية المعلومات التى تتعلق بالمداولات الداخلية (السرية) للمجلس.

وفى شهر فبراير 1997 بدأ تنفيذ مشروع قاعدة بيانات للمشاريع التى تحقق كيان المجتمع المعلوماتى (مشروع إيزيس ESIS) وهو بمثابة نظام لدعم اتخاذ القرار في مجال بناء أنظمة ومشاريع المجتمع المعلوماتى لأوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى بناء وتوفير أدوات مناسبة فى مجال: المعرفة، الاتصالات، المشاركة، نشر المعلومات، التجوال، الدعاية.

وتحتوى قاعدة بيانات «إيزيس ESIS» على أقسام المعلومات التالية:

ـ قائمة تفصيلية للمشروعات الجارية وإحصائيات متعلقة بها.

ـ قواعد تنظيمية وقانونية.

ـ المؤتمرات وفعاليات الدعاية.

ـ الهيئات والجهات والشركات القائمة بالتنفيذ.

وفى إطار استمرارية الجهود فى تدعيم الانفتاح المعلوماتى فى المجتمعات الأوروبية ثم إصدار دليل قواعد بيانات الاتحاد الأوروبى "European Union Databases Directory" عام 1997 والذى عدل اسمه فيما بعد إلى «مرشد لخدمات المعلومات الالكترونية»"AGuide to Electronic Information Services" كمؤشر مهم على التوسع فى سياسة الانفتاح، وإتاحة خدمات المعلومات الالكترونية في أوروبا. ويقدم هذا الدليل المعلوماتى أكثر من ٥٠ خدمة خط مباشر، وقاعدة بيانات أقراص مدمجة، وخدمات أوروبية ملحقة بشبكة الإنترنت، بجانب المعلومات التى تتناول خدمات معلومات البرلمان الأوروبى والمؤسسات الاتحادية الأوروبية الأخرى.

7 ـ استراليا:

فى عام 1987 وضعت جمعية المكتبات والمعلومات الاسترالية «Australian Library and Information Assoc.» مجموعة من الموجهات التى يمكن استخدامها فى بناء سياسة وطنية للمعلومات تدعو الجهات الحكومية المسئولة إلى القيام بما يلى:

1ـ التأكد من معالجة سياسة المعلومات للقضايا التى تهم المجتمع عامة، وصناعة المعلومات خاصة. حيث غالباً ما تتضمن تلك القضايا حرية المعلومات، ملكية الوسائط المتعددة، تقنيات المعلومات، الخدمات الأرشيفية، الاتصالات، تدفق البيانات عبر الحدود، بالإضافة إلى تطوير الخدمات التعاونية المنسقة بين المكتبات.

2 ـ العمل علي تعيين الموظفين من المواطنين الواعين لأهمية المعلومات والقدرة على

3 ــ تقديم الخدمات الخاصة لفئات المعاقين.

4 ــ تعيين مسئول بدرجة وزير ليكون مسئولاً عن تطبيق سياسات المعلومات، ومتابعة التنسيق الفاعل فى مجال المعلومات، والعمل على توفير النظم الكفيلة بالمراجعة والتطوير المستمر لتلك السياسات.

5ــ العمل على إرساء النظم الكفيلة بضمان تقديم الاستشارات الدورية اللازمة في مجال المعلومات للجهات المهتمة فى مجال صناعة المعلومات، ومؤسسات القطاع الخاص.

6 ــ تشجيع الجهات الحكومية بمستوياتها المختلفة على تطوير سياسات متكاملة.

8ـ اليابان :

اهتمت اليابان منذ عام 1994 بوضع خطة وطنية في مجال المعلومات والاتصالات تتيح توصيل 75 مليون منزل بحلول عام 2010 عن طريق الألياف الضوئية. وفي نفس العام صدر برنامج البنية الأساسية المتقدم للمعلومات مشتملاً على ثلاثة محاور رئيسية، هى:

1ــ تدعيم نظم الاتصالات الرقمية لإتاحة الاتصال بالإنترنت على نطاق واسع.

2 ــ تطوير منتجات الوسائط المتعددة وطرق التعامل معها.

3 ــ دعم وتطوير المكتبات الإلكترونية الرقمية.

9ـ مجموعة الدول الصناعية السبعة:

اتفقت مجموعة هذه الدول على القيام بمشاريع مشتركة تهدف إلى إرساء البنية الأساسية لمجتمع المعلومات، وبدأت تنفيذ أحد عشر مشروعاً فى المجالات التالية:

1 ــ النظم العالمية لمراقبة المخزون.

2 ــ التشغيل العالمى المتكامل لشبكات النطاق الترددى الواسع.

3 ــ التعليم والتدريب عبر الثقافات المختلفة.

4 ــ المكتبات الالكترونية.

5 ــ المتاحف الالكترونية.

6 ــ إدارة الموارد الطبيعية والبيئية.

7 ــ إدارة الطوارىء علي المستوى العالمى

8 ــ تطبيقات الرعاية الصحية العالمية.

9 ــ الأنظمة الحكومة واتصالها المباشر بالشبكات.

10 ــ السوق العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

11 ــ نظم المعلومات البحرية.

10ـ الدول العربية:

شهدت الدول العربية عدة محاولات لوضع سياسة وطنية للمعلومات والتوثيق منذ أواخر عقد الستينات أى عقب عقد مؤتمر اليونيسيف والنايتس من قبل منظمة اليونسكو، وحتى ندوة عمان 1988 حول السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى الدول العربية وصدور الموجز الإرشادى لإعداد السياسات الوطنية للمعلومات من قبل مركز التوثيق والمعلومات فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1989. وآخرها ندوة استراتيجية التوثيق والمعلومات فى الوطن العربى التى عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع محاولات كل بلد عربى لإعداد سياسة للمعلومات الوطنية وبتفاوت فيما بينها.

كما شهدت السنوات الأخيرة عملاً دءوباً من قبل الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات وذلك بالتركيز على قضية العصر في أغلب مؤتمراته السنوية لعل أهمها مؤتمر القاهرة 1997 ، حول «تكنولوجيا المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات العربية بين الواقع وتحديات المستقبل»، ومؤتمر دمشق: 1998 حول «الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنت»، ومؤتمر نابل: 1999 حول «المكتبة الالكترونية والنشر الالكترونى وخدمات المعلومات فى الوطن العربى: الآفاق والتحديات». وأخيراً وليس بآخر مؤتمرنا هذا المؤتمر الحادى عشر للاتحاد، القاهرة:

2000 حول «نحو بناء استراتيجية لدخول التاج الفكرى المكتوب باللغة العربية فى الفضاء الالكترونى».

وبالرغم من أن بعض الدول العربية حاولت جاهدة وفق إمكانياتها المتاحة وهى لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، التخطيط لوضع سياسة معلومات وطنية خاصة بها، إلا أنه لاتزال سياساتها المعلوماتية ضعيفة جداً إذا ما قورنت بغيرها من السياسات المعلوماتية العالمية المتقدمة، وتعتمد كثيراً على المعلومات المصدرة إليها بما فيها من سلبيات علي حساب الثروة الوطنية من المعلومات. ولذلك تستدعى الضرورة وضع سياسة مشتركة للمعلومات للدول العربية، ترتبط باستراتيجية مشتركة لتنفيذها. ولتحقيق ذلك ينبغى توضيح معالم السياسات الوطنية، وترتيب الأولويات، وإعادة النظر فى بعض الممارسات، ورأب الصدع في بعض القطاعات ودعم بعض المقومات وتنشيط بعض العناصر والمكونات، وإزالة بعض الحواجز والمعوقات.. إلى آخر ذلك من جهود التشخيص والتطوير الرامية إلى دعم مظاهر القوة وعلاج مواطن الضعف والقصور.

إن بناء استراتيجية للمعلومات على المستوى الوطنى أو العربى مسألة فى غاية التعقيد وفى غاية الأهمية فى الوقت نفسه.

- إنها فى غاية التعقيد لأنها متداخلة مع الاستراتيجيات الأخرى فى مجالات التنمية الوطنية، الصناعة، التعليم، البحث العلمى، تقنيات المعلومات والاتصالات... إلخ.

- كما إنها فى غاية الأهمية لأنها الخطة التى ستسعى إلى تطوير القطاع القائد للاقتصاد والمجتمع، وستجعل قاطرة... التنمية والتطور تنطلق بالاتجاه الصحيح إذا نجحت الخطة، أو تتعثر فى حال فشلها.

ولكى يكتب للاستراتيجية المعلوماتية العربية النجاح لابد من إعداد قنوات التنفيذ والمتطلبات المادية والبشرية الضرورية لذلك، ولابد من تحديد مرحلية الانجاز واختيار سلم الأولويات على ضوء المعطيات والإمكانات المتوافرة فعلاً للتنفيذ، وكذلك

الهياكل والقنوات التى يمر عبرها التنفيذ. لأن وضع مثل هذه الاستراتيجية/ السياسة على أسس علمية تتفق وظروف المجتمع وأولوياته وإمكاناته يتطلب سلسلة من الدراسات المتعمقة لمختلف حلقات دورة المعلومات فى المجتمع. ويتطلب ذلك وجود مؤسسة وطنية قادرة على رصد التغيرات واقتراح سبل التعامل معها فى إطار السياسة الوطنية لكى تتسم سياسة المعلومات بالديناميكية التى تستلزم المراجعة المستمرة. كما أن توافرها على المستوى الوطنى هو الخطوة الأولى نحو السياسة العربية للمعلومات، لأن هذه السياسة العربية ينبغى أن تضع في اعتبارها ظروف كل دولة عربية وإمكاناتها واحتياجاتها لتحقيق التنسيق والتكامل.

وإذا نظرنا إلى الجانب التشريعى للمعلومات فى الوطن العربى فإننا نلاحظ أن الأمر يتوقف حتى الآن، عند حدود قوانين المطبوعات والرقابة والإيداع وحماية حقوق المؤلف وكلها لم ترتقى بعد لمواكبة عصر الفضاء الالكترونى وتبعاته . ومن نماذج تشريعات المعلومات العربية القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق بالجماهيرية. وهذا القانون يهدف إلى توفير كافة البيانات والإحصائيات والوثائق، ومعالجتها وتحليلها، ووضع دليل لهذه المعلومات على نحو يسهل انسيابها ويجعلها متاحة لأجهزة الدولة المختلفة لتتخذ على ضوء مؤشراتها القرارات السليمة، لتيسير نشاطها والتخطيط له، ووضع البرامج اللازمة للتنفيذ والمتابعة علي نحو يخدم الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة لتطوير المجتمع (1). ويتضح مما سبق بأن هدف القانون التركيز على توفير المعلومات لصالح الأجهزة الرسمية للدولة، حيث لم يشر إلى المعلومات اللازمة لباقى فئات المستفيدين المحتملين في المجتمع.

وقد سبق للجنة الشعبية العامة بالجماهيرية أن أصدرت القانون رقم 772 لسنة 1989 بإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق نصت المادة الثانية منه على أن تتولى المراكز المذكورة (17 مركزاً) بالمهام والاختصاصات التالية كل حسب القطاع الذى يتبعه:

أ ــ جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات والوثائق المتعلقة بأنشطة القطاع وجميع الجهات والأجهزة التابعة له وتصنيفها وتبويبها وحفظها ومعالجتها واستخراج المعلومات وإعداد التقارير المطلوبة منها بالطرق التى تجعلها ميسرة ومتاحة للاستعمال.

ب ــ الالتزام بتجهيز وإعداد البيانات والمعلومات طبقا لدليل المدخلات والمخرجات للنظام الوطنى للمعلومات والتقيد بالشكل النمطى لها وتوفيرها في المواعيد المحددة وتزويد المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق بها (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق فيما بعد).

جـ ــ تنظيم ومتابعة إنسياب البيانات والمعلومات وتكاملها مع الجهات الرسمية التابعة للقطاع (مصادر البيانات والمعلومات).

د ــ المساهمة فى إنشاء وتطوير مكاتب المعلومات والتوثيق بالجهات التابعة للقطاع وإعداد العناصر البشرية اللازمة لنشاط المعلومات والتوثيق بالقطاع ورفع كفاءاتهم.

هـ ــ تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق مع مراكز المعلومات والتوثيق الأخرى والأجهزة والمؤسسات ذات النشاط المماثل بالداخل والخارج.

و ــ تنفيذ السياسات الوطنية للنظام الوطنى للمعلومات واتباع الأسس الإرشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم والعمل التى تصدر عن المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق والذى انتقلت اختصاصاته إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق عند إنشائها بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 149 لسنة 1993.

وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على المهام التى تضطلع بها هذه الهيئة. وفى مقدمة هذه المهام «متابعة تنفيذ أحكام القانون رقم 4 لسنة 1990 بشأن النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق» ومن بين هذه المهام أيضاً ما يلى :

1 ــ جمع وحفظ البيانات والمعلومات والوثائق وفقاً للأسس والأساليب والوسائل التقنية وجعلها فى متناول الجهات العامة والخاصة.

2 ــ وضع الأسس الإرشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم بهدف التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

3 ــ المساهمة فى كل ما من شأنه تنمية حركة المعلومات والتوثيق والنشر داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

4 ــ تنظيم ومتابعة أهداف النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق وتنسيق العمل مع مراكز المعلومات والتوثيق المختلفة والإشراف على تطبيق النظام الوطنى للمعلومات، ومتابعة ما يصدر فى إطاره من أدلة وإرشادات وتعليمات واجراءات.

5 ــ تنظيم انسياب البيانات والمعلومات بين مراكز المعلومات والتوثيق المختلفة بالجماهيرية العظمى وخارجها والربط بينها فى إطار الشبكة الوطنية للمعلومات.

6 ــ اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق بما يكفل تحقيق أهدافه.

وفى دولة الكويت أعدت خطة وطنية للمعلومات دعت إلى تأسيس لجنة وطنية تعين من قبل مجلس الوزراء من أجل تبنى مهام معينة نوجزها فيما يلى :

أ ــ تقديم المشورة للحكومة بشأن بناء وتطبيق السياسة الوطنية للمعلومات، والسياسات المؤثرة على أولويات التطوير فى البلاد.

ب ــ تقديم التوجيه والمشورة على المستوى الوطنى فى مجال التنسيق للأنشطة المعلوماتية، وإنشاء قاعدة ببليوغرافية وطنية للمعلومات تهدف إلى رفع كفاءة الأنشطة التعاونية فى مجال المعلومات على المستويات المحلية والعالمية.

جـ ــ تقديم المشورة بخصوص إنشاء ومتابعة المؤسسات المعلوماتية الجديدة فى البلاد.

د ــ تقديم المشورة بخصوص تطبيقات تقنيات المعلومات فى أنشطة معالجة المعلومات وتنظيمها.

هـ ــ تقديم المشورة بخصوص تعليم وتدريب الاختصاصيين فى مجال المعلومات.

و ــ تشجيع البحث فى مجال المعلومات والمكتبات مع التركيز على مجالات المتطلبات البشرية، وتدريب المستفيدين، والمعايير، وتقنيات المعلومات، والأمية المعلوماتية، والإنتاج الوطنى لمصادر المعلومات.

ز ــ مراجعة خدمات المعلومات للتأكد من مدى ملاءمتها لاحتياجات المستفيدين من المعلومات، والتأكد من الإفادة القصوى من التطورات التقنية فى مجال المعلومات.

وفى جمهورية مصر العربية انبثقت الخطة الوطنية للمعلومات عن الجهود التى بذلتها كل من اللجنة الوطنية للمعلومات التابعة لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ومركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء، والمجالس القومية المتخصصة، والتى تم عرضها ومناقشتها فى ندوة تم عقدها فى ديسمبر 1997.

ويبدأ الإطار المقترح للخطة بتناول البنية الأساسية المطلوبة لصناعة المعلومات. وترى الخطة أنها تتكون من عدة محاور منها التعليم والتدريب، البحوث والتطوير فى صناعة المعلومات، والتى يأتى فى أولوياتها الاختيار المناسب والملائم للتقنية المنقولة لبناء البنية الأساسية فى المجتمع وبناء شبكة اتصالات حديثة خاصة بالتعليم والبحوث والتطوير على المستوى الوطنى، بحيث تتبع معايير الشبكات الدولية لسهولة تبادل المعلومات.

وتولى الخطة اهتماماً خاصاً للتطوير السريع للمصادر البشرية التى تنتج البرامج لمختلف التطبيقات المتقدمة التى تتمشى مع البرامج الخاصة باللغة العربية وإيجاد بدائل للبرامج المستوردة المكلفة، وكذلك الخدمات المتممة لصناعة المعلومات مثل عمليات التخطيط والتصميم والصيانة بالإضافة إلى الخدمات الأمنية ومراكز خدمة الحواسيب وكذا الاهتمام بصناعة المكونات.

كما تعطى الخطة أولوية قصوى لتطوير المشروعات التى تحتاج إلى نقل البيانات لاستيفاء متطلبات الإدارات الحكومية والأسواق الاقتصادية والمؤسسات التعليمية.

وأوصت بضرورة البدء فى تطوير الشبكات بأسرع ما يمكن لمواجهة الخدمات اللازمة لتطوير البرامج التطبيقية لصناعة المعلومات خلال السنوات القادمة.

وفيما يتعلق بالتطبيقات النوعية فى صناعة المعلومات، ترى الخطة أن الإدارة الحكومية تحتل الأولوية في مجال تطبيق صناعة المعلومات لذلك يجب الاهتمام بإيجاد قاعدة بيانات وطنية لخدمة الإدارة الحكومية، تتصف بسعة كافية للتخزين وسرعة فى استرجاع البيانات والتكامل مع مختلف الإدارات الحكومية. وتقترح الخطة مجموعة من مشروعات نظم المعلومات القطاعية لتعمل ضمن النظام الوطنى للمعلومات.

و تحدد الخطة مجموعة من السياسات التشجيعية فى صناعة المعلومات، منها سياسات النظم القياسية، وسياسات البنية الأساسية، وسياسات تطوير شبكات نقل البيانات ورسوم الاتصالات ووضع سياسة ضريبية حساسة لمعالجة الأولويات للإهلاك السريع لمختلف الأجهزة والمكونات.

كما اقترحت الخطة السلطات التنفيذية فى صناعة المعلومات، واقترحت تشكيل لجنة تنفيذية حكومية تلحق برئاسة مجلس الوزراء بموجب قرارات تتخذ كى تعمل جميع أجهزة الدولة فى إطار واحد وتنسيق تام وتكون للجنة صلاحية وضع خطة طويلة الأجل يتبعها خطط سنوية لتطبيق البرنامج الوطنى لتقنية المعلومات وإقراره من مجلس الوزراء، وإصدار الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة والإشراف على هذه السياسة، اعتمادا على القواعد والمعايير الفنية والمؤشرات الاقتصادية الخاصة بصناعة المعلومات.

وفى سبتمبر عام 1999 شهدت الخطة دفعة قوية إلى الأمام حيث بلغ الاهتمام بالنهوض بقطاع المعلوماتية والتخطيط له ذروته فى مؤتمر «نهضة المعلومات فى عصر مبارك» والذى حدد فيه رئيس الجمهورية بوضوح وبفكر شامل منهاج العمل للتخطيط والنهوض بالمجتمع المعلوماتى المصرى.

وفى المملكة العربية السعودية تركزت جهود تطوير الخطط الوطنية المعلوماتية فى عقد العديد من المؤتمرات حول هذا الموضوع كان من أهمها انعقاد المؤتمر والمعرض

الوطنى الثانى عشر للحاسوب 1990 حيث حدد الموضوع الرئيسى للمؤتمر «التخطيط للمجتمع المعلوماتى».

ونظراً لأهمية الموضوع كانت مشاركة الجهات والوزارات الحكومية بتقديم دراسات خاصة عن دورها الحالى وعن خططها المستقبلية نحو المجتمع المعلوماتى. ونظراً لأن الوزارات والهيئات الحكومية هى القوى الفعالة فى المجتمع التى يقع على كاهلها عبء التخطيط لبناء المجتمع المعلوماتى ثم وضع هذه الخطة موضع التنفيذ. وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات تصدرتها توصية تدعو إلى العمل على تطوير خطة وطنية معلوماتية. وقد تم رفع توصيات المؤتمر إلى المسئولين في الإدارة العليا بالدولة لاتخاذ اللازم وتبذل حالياً جهود حثيثة لوضع توصيات المؤتمر التى تدعو لدعم جهود التخطيط للمعلوماتية موضع التنفيذ.

وعلى المجتمعات النامية أن تدرك أهمية المعلومات وتقنياتها ودورها الأساسى فى دفع عجلة التقدم والتطور. والدول النامية يجب عليها أن تعمل على تأصيل هذه التقنيات في مجتمعاتها، لأنه طالما كانت هذه التقنيات بضاعة مستوردة فإنها تصبح مظهراً آخر من مظاهر الاعتماد على الغرب. وستكون عاملاً يزيد من الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وستكون المنافسة بين الدول فى المستقبل هى منافسة قائمة على المعلومات بالدرجة الأولى. ولن يكون قطاع المعلومات هو أحد مكونات الاقتصاد فحسب، وإنما سيكون هو القطاع الأكثر سيطرة والأكثر قوة. ومن المؤكد أن كل ذلك سيؤدى إلى تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية، بل وشخصية أيضا.

وفى دراسة قدمتها «بيتى توروك Betty Turock» تناولت العديد من القضايا المتمثلة بالتغيرات الديموغرافية والتنوع الثقافى في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان، وتناولت دور التربية، والاتجاهات الحديثة التى ينبغى تبنيها، مشكلات الأمية، وخصوصاً الأمية التقنية والمعلوماتية، والتغيرات الاقتصادية على المستويات العالمية، وتأثيرات تلك التغيرات فى سياسات المعلومات على الأصعدة المحلية والعالمية حتى تواكب التغيرات. رغم أن تلك السياسات يجب ألا تبنى على أساس ردّ الفعل للتغيرات بل يجب أن تصاغ لتقود وتحدث ا تغييرات

وتؤكد النقاط التالية التي أثارتها « توروك B. Turock » على أهمية المراجعة والتنقيح المستمرين لسياسات لمعلومات.

كما نحتاج إلى سياسة وطنية للمعلومات تبنيها عقول ذكية، وقلوب عطوفة، سياسات تراعى فيها الفاعلية والعدالة.

فالفاعلية مفتاح لتقديم المزيد من البرامج المهمة للمستفيدين في زمن شحت فيه الموارد. والعدالة مهمة من أجل التوزيع المتوازن للموارد. فالشواهد تشير إلى ازدهار واضح وتطور كبير فى مجال النشر الالكترونى وفى التحول من المجتمع الورقى إلى المجتمع اللا ورقى، وفي انتشار الوسائط المتعددة والوسائط الفائقة وابتكار وسائط جديدة أكثر قدرة من الوسائط الحالية فى اختزان المعلومات واسترجاعها. وهذا يفرض علينا أن نراجع طريقة تفكيرنا فيما يخص خصوصياتنا كأفراد، وسبل إتاحة المعلومات، كما قد تغير من طريقة تفسيرنا لسياسات المعلومات. وخلافاً للسياسات فى مجالات أخرى، فإن سياسات المعلومات تحتاج إلى مراجعة دقيقة ومستمرة، لأن طبيعة المعلومات وصناعة المعلومات تتطلب قياساً مستمراً للمصداقية. ولاشك بأن التغيرات العالمية من حولنا، بالإضافة إلى التطورات التقنية الهائلة اليوم، تجعل من غير المقبول الاعتقاد بأن سياسة للمعلومات وضعت قبل عشر سنوات ــ على سبيل المثال ــ لاتزال صالحة ومناسبة تماما لواقعنا اليوم.

إن العرب اليوم مجبرون على تبنى استراتيجية عربية للمعلومات، فإذا كان لابد من تهيئة البلدان العربية للعبور إلى مجتمع المعلومات، فإن أهمية الاستراتيجية تصبح أكبر بكثير لأنها ستنسق عملية العبور وستجعله أيسر وستضمن توفير الوقت والجهد والمال، الذى يمكن أن يهدر فى حال عدم تبنى أية خطة لعبور هذا التحول النوعى للمجتمع فى كافة المجالات أسوة بالدول المتقدمة التى انتقلت إلى مجتمع المعلومات بصورة تدريجية طبيعية، مما وفر لها استمرارية طبيعية لعملية التطور، وتراكماً فى الخبرات وفى التجهيزات والمعلومات، وحتى أصبحت المعلومات مندمجة بآلية عمل المؤسسة بشكل طبيعى ورغم ذلك تتدارس هذه المجتمعات المتقدمة خططها الاستراتيجية للمعلومات وتعيد النظر فيها دورياً، ولذلك تبدو الاستراتيجية العربية للمعلومات في قمة أولوياتنا التنموية.

وعلى الدول العربية أن تتيقن بأن التقوقع أو الانعزال عما يجرى من حولها غير ممكن، وإن الانكفاء إلى الماضى غير مجد.. فالعالم اليوم واحد. وقد جعلت وسائط الانتقال المتطورة ووسائل الاتصالات الحديثة كل العالم وكأنه مدينة واحدة Globle village بمقاييس الماضى.. ثم إن عليها أن تتيقن أن أثر العلم والتقنية لا ينحصر فى المجتمع الذى يتبناهما أو يستعمل نتاجهما ، بل يتعداه إلى كل المجتمعات الإنسانية مهما بعدت الثقة بينهما وقل الاتصال. فهل ستتحول البلدان النامية إلى مجتمعات تأخذ بناصية الدخول إلى الفضاء الالكترونى أخذاً وعطاءاً أم ستتخذ طريقاً مختلفاً؟

إن ثورة المعلومات تقوم على استغلال ذكاء البشر وتدريبهم وهذا ليس وقفا علي أى شعب من شعوب الكرة الأرضية. فالثورة العلمية والثورة المعلوماتية الجديدة تشكلان تحدياً أساسياً للإنسانية بكاملها. ولا مكان لأمة فى الغد القريب إذا تجاهلت هذا التحدى الذى نادراً ما عرفت البشرية تحدياً مماثلاً له. والقضية كلها مسألة نظرة.

فإذا استمرت العين مثبتة نظرها على الماضى محاولة عبثاً إطالته فسيكون ذلك بمثابة الحكم علينا بالفشل. أما إذا تحولت النظرة إلى آفاق المستقبل آفاق جديدة لبلوغها، فإن الإرادة والإبداع وقوة الذكاء تتكفل بالباقى.

التوصيات:

1 ــ التخطيط لسياسة معلوماتية مفصلة تشتمل البرامج والموارد الضرورية المحتاج إليها للتمهيد للدخول إلى عصر الفضاء الالكترونى بحيث تراعى الأوجه القانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمع العربى، وأساليب الترويج والتوعية عبر وسائل الإعلام العربية لتهيئة المجتمع العربى لمتطلبات عصر الفضاء الالكترونى.

2 ــ التخطيط لوضع السياسة المعلوماتية بإعداد البرامج التعاونية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لدعم المؤسسات البحثية وتنمية الموارد البشرية فيها بما يتناسب والخدمات المعلوماتية عبر الفضاء الالكترونى.

3 ــ إقامة قنوات اتصال بين المكتبات ومراكز المعلومات من جهة وبين المؤسسات

المعنية بالنشر الالكترونى من جهة ثانية وبين أقسام المكتبات والمعلومات من جهة ثالثة لتعرف أساليب الإنتاج والتجهيز والإعداد الفنى لمصادر المعلومات الالكترونية، باعتبار أن الجهات الثلاثة هى المتكاملة بشكل مباشر مع هذه التقنيات الجديدة.

4ـ مراعاة المعايير والمواصفات القياسية الدولية علي منتجات تقنية المعلومات والاتصالات التى تتزود بها أو تنتجها الهيئات والمؤسسات الوطنية والعربية كأساس للتشغيل المتداخل ونظم الربط المفتوحة.

5 ـ إيلاء الملكية الفكرية ما تستحقه من حماية عند وضع التاج العلمي والفكرى العربى على الشبكات عبر الفضاء الالكترونى ، وذلك من خلال جامعة الدول العربية ومنظماتها المنبثقة عنها كل فيما يخصها.

6 ـ توفير الدعم المالى من قبل الحكومات العربية لتشجيع صناعة برمجيات عربية، ووضع الضوابط القانونية لحمايتها، وتشجيع المحاولات العربية الجادة في مجال استخدام اللغة العربية فى نظم استرجاع المعلومات، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمعالجة المشكلات التى تواجهها، لتمكين المستفيدين من الملاحة عبر الشبكات الفضائية.

7 ـ هناك تداخل ملحوظ بين السياسة المعلوماتية على المستويين العربى والدولى، وبالتالى يجب على السياسة الوطنية للمعلومات أن تأخذ فى اعتبارها المدخلات والعوامل والآليات اللازمة لإعداد السياسات المعلوماتية فى الدول الأخرى والتى تخضع بصفة مستمرة للتعديل والمراجعة والتقييم.

8 ـ ينبغى الاتجاه نحو التجانس العربى فى مجال السياسات المعلوماتية كمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وما وراءها من تخطيط معلوماتى وسياسى واقتصادى للهيمنة على الدول النامية.

المراجع العربية والأجنبية

1 ـ أبو بكر محمود الهوش (دراسات فى نظم وشبكات المعلومات، القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع 1996).

2 ـ أحمد أنور بدر «السياسة المعلوماتية: المفاهيم والأطر ومناهج البحث» فى الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات فى عصر الإنترنت، تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم [وقائع مؤتمر الاتحاد دمشق: 1998] 1999. ص ص 29 ـ 43 .

3 ـ انطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة [59] الكويت: المجلس الوطنى للفنون والآداب 1982.

4 ـ جامعة الدول العربية/ الأمانة العامة ـ مركز التوثيق والمعلومات. دليل إرشادات إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية، تونس: المركز، 1989.

5 ـ حشمت قاسم «بعض مرتكزات النظام العربى للمعلومات: أفكار أولية»، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 1، ع2، 1994ص ص13 ـ 35.

6 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ـ مؤتمر الشعب العام. القانون رقم (4) لسنة 1990 بشأن النظام الوطنى للمعلومات والتوثيق.

7 ـ الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى/ اللجنة الشعبية العامة. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (149) لسنة 1993 بإنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

8 ـ اللجنة القومية للمعلومات. الخطة القومية للمعلومات في مصر، القاهرة: اللجنة 1997.

9 ـ زهير الكرمى. العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، عالم المعرفة [5] الكويت: المجلس الوطنى للفنون والآداب 1978.

10 ـ محمد جلال سيد غندور «الاستراتيجية المعلوماتية الأوروبية: نماذج من فرنسا والدول الاسكندنافية»، الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات مج7، ع13، 2000 ص ص 37 ـ 46.

11 ـ محمد جمال الدين درويش. التخطيط للمجتمع المعلوماتى [كراسات علمية]، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 2000 ص 12.

12 ـ محمد فتحى عبدالهادى: «بيئة المعلومات على أعتاب قرن جديد»، الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، ع13، 2000 ص ص 7 ـ 8.

13 ـ محمد محمد أمان، ياسر يوسف عبدالمعطى. النظم الآلية والتقنيات المتطورة للمكتبات ومراكز المعلومات، الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية [السلسلة الثانية 32] 1998.

14 ـ محمد محمد مندورة. التخطيط للمجتمع المعلوماتى وفعاليات المؤتمر والمعرض الثانى عشر للحواسيب، الرياض: مطبوعات جمعية الحواسيب السعودية، 1990

15 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. استراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العلم المستقبلى فى الوطن العربى، تونس: المنظمة 1997.

16 ـ تراسل البيانات بين الدول العربية، تونس: المنظمة 1996.

17 ـ الخطة الشاملة للثقافة العربية، [مج 2] تونس: المنظمة 1986.

18 ـ الطريق السريعة للمعلومات فى الوطن العربى: الواقع والآفاق، تونس: المنظمة 1999.

19 ـ النادى العربى للمعلومات نحو استراتجية عربية للمعلومات: المبررات والمبادىء والتوجهات، دمشق: النادى 1999 ص ص 12 ـ 13.

20 ـ ناريمان إسماعيل متولى. اقتصاديات المعلومات: دراسة فى الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعد البلدان الأخرى، القاهرة: المكتبة الأكاديمية 1995.

21 - Betty Turock. 'who will Drive National information Policy in the Twenty - First Contury?'Journal of Information, Communication and Library.

22 - Michael A.Hill. National Information Policies and Strategies: an Overview and Bibliographic Survey, London: Bowker Saur, 1994.

23 - William Melody. "Towards a Framewark for designing Informations Society Policies" Telecommunication Policy, VOL. 20, No. 4, 1996 PP 249 - 250.

obeikandl.com